

Distr.: General  
10 July 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٩٦ (د) من القائمة الأولية\*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة  
الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في  
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انصب تركيز أنشطة المركز الإقليمي على دعم الدول في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة والمتفجرات، التي تشكل تحديات خطيرة للأمن العام في المنطقة. وقدم المركز، بناء على الطلب، مساعدات في مجال بناء القدرات، والتدريب، والدعم القانوني، ومساعدات تقنية، واضطلع كذلك بمهام في مجال الدعوة إلى المناصرة لضمان التنفيذ الوطني للصكوك العالمية

\* A/67/50



الرجاء إعادة استعماره

260712 260712 12-41341 (A)



والإقليمية في مجالات نزع السلاح ومراقبة الأسلحة ومنع الانتشار. واضطلع المركز الإقليمي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، ببرامج أو حزم من المساعدات استجابة لـ ١٣ طلبا جديدا للمساعدة مقدّمة من الدول الأعضاء والشركاء وما يزيد على ٢٦ طلبا وردت خلال الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. وشملت حزم المساعدات ما يزيد على ٥٣ نشاطا فنيا منفردا.

وقدّم المركز الإقليمي المساعدة العملية لبلدان في المنطقة من خلال ثلاث حزم من حزم المساعدة دون الإقليمية تلك ودعم تعزيز قدرات ١٢ بلدا في مجالات إدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها. كما ساعد المركز في تدريب نحو ٣٥٠ من ضباط القطاع الأمني في ١٦ دولة على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخيرة والمتفجرات. وفضلا عن ذلك، قدّم المساعدة إلى ١٧ دولة في مراجعة ومواءمة تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإضافة إلى ذلك، أسهم المركز في تعزيز الشفافية وبناء الثقة من خلال الترويج لمشاركة دول المنطقة في صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية. كما شجّع المركز الإقليمي على تنفيذ مختلف صكوك منع التسليح وعدم الانتشار المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ويود الأمين العام الإعراب عن امتنانه للدول الأعضاء وسائر الشركاء الذين وفروا الدعم لعمليات المركز وبرامجه من خلال تقديم مساهمات مالية وعينية، ويناشد الجهات التي يسمح لها وضعها بتقديم تبرعات إلى المركز أن تفعل ذلك حتى يتسنى له الاضطلاع بالولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة.

## أولا - مقدمة

١ - كررت الجمعية العامة في قرارها ٥٤/٦٦، تأكيد دعمها القوي للدور الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الترويج للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تعزيزا للسلام ونزع السلاح والاستقرار والأمن والتنمية في أوساط الدول الأعضاء في المركز. وأعربت الجمعية كذلك عن ارتياحها لما قام به المركز الإقليمي من أنشطة في العام الماضي، وطلبت إلى المركز أن يواصل أخذ المقترحات التي ستقدمها بلدان المنطقة في الاعتبار تعزيزا لأمر عدة منها تدابير بناء الثقة وتحديد الأسلحة والحد منها والشفافية والحد من العنف المسلح ومنع نشوبه ونزع السلاح والتنمية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٢ - وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أيضا أن يقدم إليها تقريرا في دورتها السابعة والستين عن تنفيذ ذلك القرار. ويُقدّم هذا التقرير امتثالا لذلك الطلب، وهو يشمل أنشطة المركز الإقليمي للفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير بيان مالي عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي في عام ٢٠١١.

## ثانيا - الوظيفة والولاية

٣ - أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يقع مقره في ليمّا، في عام ١٩٨٧، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٤١، وهو جزء من الفرع الإقليمي لنزع السلاح التابع لمكتب شؤون نزع السلاح. ومُنح المركز الإقليمي ولاية تقديم الدعم الفني للمبادرات والأنشطة الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة، بناء على طلبها، من أجل تنفيذ تدابير السلام ونزع السلاح وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## ثالثا - السياق الإقليمي

٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما زال الأمن العام والأمن البشري والعنف المسلح ونزع السلاح من بين المواضيع التي تطغى على جداول الأعمال الوطنية والإقليمية لدول المنطقة. وقد أكدت الدول من جديد في محافل مختلفة دعمها الدؤوب لنزع السلاح ومنع الانتشار وعززت التزامها بدعم البرامج المصمّمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وكذلك منع العنف المسلح وخفضه. وفي حين أن الشواغل الدولية والإقليمية تطغى على جدول الأعمال المتعدد الأطراف، فإن الأمن العام والأمن

البشري يندرجان ضمن الأولويات التي تناقش أثناء الحملات الانتخابية في جميع أنحاء المنطقة. وقد اقترحت برامج سياساتية شاملة بشأن الأمن العام والأمن البشري بغية مواجهة الشواغل الحاسمة المتعلقة بأمن المواطنين.

٥ - وقد كانت الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى نشطة على نحو خاص في مواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ودورة العنف المسلح من خلال تنفيذ الاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى، التي أطلقت في يومي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١. وينصب تركيز الاستراتيجية تحديدا على وضع سياسات وبرامج واستراتيجيات وإجراءات تهدف إلى منع العنف المسلح، خصوصا من حيث علاقته بالشباب والعنف الجنساني. وتتسق هذه الأهداف مع أهداف إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، الذي اعتمد في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٦ - وفي الاجتماع الثاني والثلاثين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عقد في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠١١ في سانت كيتس ونيفيس، اعتمد الأعضاء إعلان الجماعة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي الإعلان، كرر القادة التزام الدول بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال التنفيذ الكامل لبرنامج الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ بشأن العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه<sup>(١)</sup>، ولا سيما إدارة مخزونات الأسلحة، بما في ذلك تحديد الأسلحة الفائضة وتدميرها. وفي الإعلان أيضا، أكد القادة التزام الدول الأعضاء في الجماعة بإبرام معاهدة ملزمة بشأن تجارة الأسلحة. ولا تزال مسألة العنف المسلح قضية هامة في منطقة البحر الكاريبي، ويعكف على تناولها برنامج منع العنف المسلح، وهو فريق عامل مشترك بين الوكالات يعني بالتنسيق والبرمجة ويشارك في عضويته مكتب نزع السلاح والمركز الإقليمي التابع له.

٧ - وقد كثفت الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية جهودها لاتخاذ تدابير لبناء الثقة والأمن، بما في ذلك جمع بيانات عن النفقات العسكرية ونفقات الدفاع. وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، أطلق الاتحاد سجل بلدان الجنوب الأمريكي عن نفقات الدفاع، وهو سجل إقليمي يستكمل تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية.

٨ - وواصلت دول جماعة الأنديز التزامها بتنفيذ خطة الجماعة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

(١) A/CONF.192/15.

(مقرّر الجماعة رقم ٥٥٢). وعلى وجه الخصوص، قامت الدول بوضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لتنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة.

٩ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، احتفلت الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالذكرى الخامسة والأربعين لتوقيع معاهدة تلاتيلولكو بشأن إنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في المنطقة.

١٠ - وقد سعت الدول الأعضاء للحصول على مساعدات قانونية وسياساتية وتقنية من المركز الإقليمي بغية تعزيز القدرات الوطنية والإسهام بفعالية في مواجهة الوجود المستمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها وكذلك مستويات العنف المسلح وانعدام الأمن. وتتسق تلك المساعدات مع مختلف الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية المبينة أعلاه وتتواءم معها.

## رابعا - مجالات الأنشطة الرئيسية

١١ - يقوم المركز الإقليمي، بصفته كيان الأمم المتحدة المكلف بمعالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ مختلف الصكوك العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، من خلال تعزيز قدرات الدول وتقديم الدعم القانوني والتقني والسياساتي والفني. وبعبارة ملموسة، يُترجم هذا الدعم إلى بناء القدرات والتدريب؛ والمساعدة القانونية والسياساتية والتقنية؛ وإذكاء الوعي والإعلام والدعوة إلى المناصرة.

١٢ - وقد قدّم المركز الإقليمي المساعدة إلى الدول في إدارة مخزونات الأسلحة الوطنية وتأمينها وفي تحديد الأسلحة والذخيرة الفائضة أو التي عفا عليها الزمن أو المصادرة. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب بتعزيز قدرات تسع دول في مناطق الأنديز وأمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، ودمّر ٦٠٠ ٣ سلاح صغير و ٧,٢ أطنان من الذخيرة.

١٣ - واتساقاً مع ما حققته دورة المركز المشتركة بين المؤسسات بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات من نجاح حظيت على إثره بجائزة تقديرية وتزايد عدد الطلبات المقدمة من الدول للحصول على ذلك التدريب، قدّم المركز الإقليمي خمس دورات في منطقتي أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، مما أدى إلى اعتماد المناهج الدراسية وإدراجها في حزم الدورات الأكاديمية التي يقدمها معهدان وطنيين للتدريب المهني. وقد أسهمت المعارف التي نشرها وطبقها الموظفون الذين تلقوا التدريب في ضمان ضبط أسلحة غير مشروعة ومصادرتها، حسبما أفادت به الدول.

١٤ - وقد أُطلقت عام ٢٠١١ في الدول الأعضاء في جماعة الأنديز دورة متخصصة لصالح الممارسين القانونيين، قام بتكليف محتواها المركز الإقليمي، بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات. ومن خلال القيام تحديدا بوضع هذه الدورة المبتكرة لموظفي العدالة، استجاب المركز للعديد من الطلبات التي قدّمتها الدول لبرامج من أجل خفض مستويات الإفلات من العقاب في قضايا الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وتعزيز قدرات قطاع الأمن، وضمان التنفيذ الكامل للقواعد الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الوطني.

١٥ - وإثر طلبات مماثلة للمساعدة قدّمتها دول أعضاء أخرى، وسّع المركز الإقليمي نطاق مساعدته القانونية لتشمل معالجة مختلف التحديات التي يواجهها الأمن العام. وأجرى المركز تحليلا قانونيا مقارنا بشأن مراقبة شبكات الأمن الخاصة في المنطقة وتنظيمها. كما أنجز ١٣ تحليلا قانونيا لمستوى موازنة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصاغ تعليقاتين قانونيين بشأن تشريعات وطنية مُقترحة لمناطق أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي.

١٦ - وفي سياق المسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، روج المركز الإقليمي لتنفيذ الصكوك الوطنية لترزع السلاح ومنع الانتشار. وأطلق المكتب شراكة جديدة مع مركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق لمساعدة الدول في صوغ تشريعات وطنية تتصل بأسلحة الدمار الشامل، امتثالاً لالتزاماتها التعاقدية. كما دعم المركز جهود التنسيق الإقليمية بشأن هذه المسائل وواصل تقديم المعلومات والمساعدة في الدعوة إلى المناصرة بشأن تلك الصكوك، وخصوصا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

١٧ - ولا يزال تقديم التبرعات من الجهات المانحة بالغ الأهمية في تمكين المركز الإقليمي من الاضطلاع بهذه الأنشطة وتقديم دعم مستمر إلى الدول الأعضاء في المنطقة. وجددير بالملاحظة أن المركز قد وسع قاعدة تمويله بضمان جهات مانحة جديدة، ومعظمها دول في المنطقة.

## ألف - إدارة مخزونات الأسلحة

١٨ - تعد الإدارة السليمة والأمنة للمخزونات تديرا رئيسيا تتخذه الدول لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما عن طريق منع تسريب الأسلحة إلى السوق غير المشروعة. وتؤدي مرافق التخزين الأكثر أمنا إلى تحسين سلامة الأفراد والمجتمعات المحلية عن طريق الحد من خطر حدوث انفجارات عرضية للمخزونات

مما يمكن أن يضر السكان الأبرياء الذين يعيشون على مقربة من منشآت الجيش أو الشرطة أو المنشآت القضائية أو الأمنية الخاصة. وينبغي أن تشمل الإدارة الملائمة للمخزونات أيضا حفظ السجلات والوسم والتعقب وإدارة المعلومات والشفافية والإدارة الجيدة.

١٩ - وقد عزز المركز الإقليمي ودعم الجهود التي تبذلها الدول لتحسين سلامة المخزونات وأمنها عن طريق توفير المساعدة والتدريب التقنيين وتقديم معدات إدارة المخزونات. كما شجع المركز الدول على استخدام أدوات إدارة المخزون أو حفظ السجلات، وفقا للمبادئ التوجيهية الدولية وأفضل الممارسات وبروتوكولات التشغيل القياسية.

٢٠ - وقد تعاون الخبراء التقنيون التابعون للمركز الإقليمي مع الدول على استعراض وتنفيذ بروتوكولات التشغيل القياسية في مرافق محددة للمخزونات. وأجرى المركز إحدى عشرة عملية تقييم مشتركة طوعية في الأرجنتين، وأنتيغوا وبربودا، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وغرينادين، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغواتيمالا. وأجريت عمليات التقييم بالتعاون مع السلطات الوطنية لتقييم مدى تنفيذ الدول لمعايير إدارة المخزونات. وتشمل هذه المعايير مسائل تقنية مثل المحاسبة، وإدارة المخزون، والهيكل الأساسي، والأمن، والوسم، والتدريب، والسلامة من الحريق، والتخطيط لحالات الطوارئ، والتخلص من المخزونات أو تدميرها. وساهمت نتائج هذه التقييمات في وضع خطط التحسين التي تراوحت بين إصلاح المرافق كل على حدة، وخطط التحسين للنظام الوطني لإدارة المخزونات بأكمله. وفي هذا الصدد، ساعد المركز على الحد بشكل كبير من خطر حدوث انفجارات عرضية للمخزونات في هذه الدول الإحدى عشرة، وكذلك في منع تسريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من الحيازات الشرعية للسلاح إلى السوق غير المشروعة.

٢١ - وفي آب/أغسطس ٢٠١١، قدم المركز الإقليمي الدعم إلى غواتيمالا لتأمين مرفق مخزونات الأسلحة التابع لمكتب المدعي العام عن طريق تقديم توصيات عملية وتقنية. وتتصل غالبية الأسلحة التي توجد في مرفق المخزون بقضايا رهن الإجراءات القضائية. وقد ساهم المركز في منع الإفلات من العقاب في حالات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، عن طريق دعم الجهود الوطنية للحفاظ على تلك الأسلحة.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، تم تدريب ١١٤ ضابطا بقطاع الأمن من إكوادور، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وغواتيمالا على إدارة المخزون، مع التركيز بشكل خاص على تأمين الموقع الفعلي وتحليل المخاطر والتدابير الأمنية والمحاسبة. وسوف يشارك في الدورة التدريبية

عدد من ضباط قطاع الأمن في تلك البلدان لضمان استخدام ممارسات عالمية وموحدة على المستوى الوطني.

٢٣ - وفي شباط/فبراير عام ٢٠١٢، في إطار حزمة مساعدات تدمير الأسلحة النارية وإدارة مخزونها في منطقة البحر الكاريبي، قام المركز الإقليمي بتعزيز البنية الأساسية لأمن المرافق في ٣٤ مرفقا حكوميا للمخزونات في ثمان دول هي: بليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وغرينادين، وسانت لوسيا، وغرينادا. وقدم المركز ٣٢٠ قفلا صناعيا لتحسين سلامة وأمن المخزونات والحد من تسريب الأسلحة إلى السوق غير المشروعة.

٢٤ - وشهد شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢ معلما بارزا للمركز الإقليمي، تمثل في التفاوض مع الأرجنتين على اتفاق تمويل لتنفيذ المساعدة التقنية لإدارة المخزونات في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن الجدير بالذكر أن المركز سوف ينفذ مبادرة تحظى بدعم وتمويل من قبل إحدى الدول المتلقية للمساعدات، وهي الأرجنتين، في إطار مبادرة "أمم متحدة واحدة". وسيقدم المركز خبرته التقنية لتقييم سبعة مرافق اتحادية للمخزونات في الأرجنتين مقارنة بأفضل ممارسات المركز، والمعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة، والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية للذخيرة. وسيكون هذا التقييم بمثابة الأساس لوضع خطة لتحسين إدارة المخزونات وتدريب موظفي المخزونات. وأخيرا، فإن المساعدة ستشمل حلقة دراسية عن الدروس المستفادة، وذلك بهدف استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة التحسين.

٢٥ - ويعد وسم الأسلحة والذخائر وسيلة إضافية لمنع تسريب الأسلحة إلى السوق غير المشروعة والتصدي لحالات الاتجار غير المشروع بها. وفي هذا الصدد، أدمج المركز الإقليمي المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية للذخيرة بشأن الوسم والتعقب ضمن مبادئه التوجيهية لإدارة المخزون لدعم القدرة التقنية للدول. وسوف تساعد هذه المبادئ التوجيهية التقنية في إنجاز طلبات تتبع أثر الأسلحة الصغيرة والذخائر التي يُعثَر عليها في مسرح الجريمة وتُصادر أثناء العمليات، وبهذه الطريقة فسوف تكافح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وقد تم إدماج بروتوكولات التشغيل والمبادئ التوجيهية الموحدة في كل من حزم المساعدة الإقليمية الثلاث التي يقدمها المركز لمناطق الأنديز والبحر الكاريبي وأمريكا الوسطى.

## باء - تدمير الأسلحة

٢٦ - تدمير الأسلحة لا رجعة فيه، وبالتالي فإنه يمثل ممارسة جيدة لضمان ألا تهدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي عفا عليها الزمن أو الفائضة أو المصادرة حياة

الأشخاص أو أمن المجتمعات. ويعد ذلك تديرا أساسيا يمكن للدول أن تتخذه، إلى جانب حملات نزع السلاح، لمنع العنف المسلح والحد منه ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات. ويقدم المركز الإقليمي المساعدة إلى الدول في تدميرها للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي عفا عليها الزمن أو الفائضة أو المصادرة، أمثالا للاتفاقات الدولية والقواعد والمبادئ التوجيهية، عن طريق توفير المساعدة التقنية ومعدات التدمير، إلى جانب التدريب.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهم المركز الإقليمي في تدمير ٦٩٠ ٤ سلاحا من الأسلحة الصغيرة و ٧,٢ أطنان من الذخيرة، وبذلك أزيلت نهائيا من التداول في جميع أنحاء المنطقة. ودرّب المركز ٢٠٥ ضباط على إدارة المخزونات وعلى تدمير الأسلحة والذخيرة. كما ساعد الدول على اعتماد ١٥ إجراء من إجراءات التشغيل الموحدة. وكان أثر هذه التدابير واضحا: حيث قل عدد الأسلحة المتاحة في الشوارع، وقل احتمال التسريب إلى قنوات غير مشروعة. ويشكل هذا مساهمة كبيرة في الحد من العنف المسلح، وبالتالي في التوصل إلى مجتمعات أكثر أمنا.

٢٨ - وقد أمكن القيام بالمبادرات في مجال إدارة المخزون وتدمير الأسلحة التي نفذت في دول منطقة البحر الكاريبي بفضل الدعم المالي المستمر الذي وفرته الولايات المتحدة الأمريكية، في حين رعت إسبانيا والسويد وكندا أنشطة التدمير في منطقتي أمريكا الوسطى والأنديز.

### تدمير الأسلحة الصغيرة

٢٩ - من أجل مساعدة الدول على الامتثال للمعايير التقنية الدولية لتدمير الأسلحة، صاغ المركز الإقليمي إجراءات التشغيل القياسية الـ ١٥ المشار إليها أعلاه والتي تعزز قدرة الدول على مكافحة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة بطريقة عملية ومستدامة وتضمن تطبيق المعايير الدولية على الصعيد الوطني. وأدمج المركز المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة ضمن هذه الإجراءات، مما يساهم في تحديد الأولويات بشأن الأسلحة التي يجب تدميرها وتحديد ترتيب القيام بذلك، وتوفير دليل تقني للدول حول أفضل السبل لإدارة مخزونات الأسلحة، وتسجيل فقدان الأسلحة أو استردادها، والامتثال للمتطلبات الأمنية خلال عمليات التدمير، والتخلص من النفايات عقب التدمير. وتم تنفيذ إجراءات التشغيل القياسية التي وضعها المركز لتدمير الأسلحة في إكوادور، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وغواتيمالا.

٣٠ - وفي مناسبة عامة وطنية للتدمير نظمها المركز الإقليمي، ترأس رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو عملية تدمير ١٦٠ ١ سلاحا من الأسلحة الصغيرة المصادرة والفائضة

و ٤٣٠ خزانة ذخيرة. وبعد تدمير الأسلحة باستخدام مناشير ذات قرص دوار، صُهرت في مصنع صهر لتحويلها إلى معادن قابلة لإعادة التدوير.

٣١ - وفي جامايكا، في شباط/فبراير ٢٠١٢، جرى تدمير ما يقرب من ١٩٥٠ سلاحاً من الأسلحة الصغيرة الفائضة والمصادرة باستخدام فرن دوار في مصنع أسمنت محلي. ثم استخدمت الأسلحة المسحوقة كمكون في خليط الأسمنت. وتساهم عملية إعادة التدوير هذه في النمو الاقتصادي وتعزز النهج المبتكرة التي يتبناها المركز الإقليمي لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، قدم المركز الإقليمي مقصات هيدروليكية، وهي من المعدات الأساسية لتدمير الأسلحة الصغيرة، إلى ثماني دول في منطقة البحر الكاريبي. وقد تم تحديد الحاجة إلى تلك المعدات في خطط العمل الوطنية لكل دولة بشأن الأسلحة الصغيرة. وهذه المقصات هي وسيلة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة والاستدامة ومراعاة البيئة، لتدمير الأسلحة من جميع الأحجام والأنواع. وتتضمن هذه المقصات الملكية الوطنية لقدرات تدمير الأسلحة، واستدامة تلك القدرة. وقد درب المركز موظفين على استخدام المقصات الهيدروليكية، وتم تدمير ما مجموعه ٥٣٠ سلاحاً في مرحلة التدريب.

### تدمير ذخائر الأسلحة الصغيرة

٣٣ - من أجل التصدي لتفاوت مستويات قدرات الدول على القيام بتدمير الأسلحة، وضع المركز الإقليمي مجموعة متنوعة من تقنيات التدمير مراعيًا تحليل التكاليف والمنافع والأثر البيئي. وصمم المركز ودشن خزاناً لحرق ذخيرة الأسلحة الصغيرة لا يحتاج سوى إلى صيانة قليلة ويستخدم تكنولوجيا بسيطة، وقدمه إلى أربع دول في المنطقة هي: إكوادور، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية. وسوف تستخدم هذه الدول خزان الحرق في التدمير الدوري لأنواع معينة من الذخائر المناسبة للحرق. وقد قام المركز بتدريب ضباط قطاع الأمن على تشغيل خزان الحرق باستخدام إجراءات التشغيل الموحدة، والتي تتماشى مع المبادئ التوجيهية التقنية الدولية للذخيرة.

٣٤ - وكانت ترينيداد وتوباغو أول دولة في المنطقة تستفيد من خزان الحرق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لتدمير خمسة أطنان من ذخيرة الأسلحة الصغيرة الفائضة والمصادرة، ثم في نيسان/أبريل ٢٠١٢ لتدمير ١٦ ٨٦٠ طلقة إضافية من الذخيرة. وقد تم تدريب ستة من ضباط قوة الدفاع ودائرة الشرطة وحرس السواحل ومصلحة السجن على عمليات تشغيل خزان الحرق. وأخيراً، في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢، دمرت قوات الأمن في ترينيداد وتوباغو ١١٣٠ سلاحاً من الأسلحة الصغيرة.

٣٥ - وفي شباط/فبراير عام ٢٠١٢، استخدمت السلطات الجامايكية خزان الحرق، بمساعدة من المركز الإقليمي، لتدمير ما يقرب من ١٢ ٠٠٠ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة الفائضة والمصادرة، ولتدريب ضابط من قوة الدفاع على إجراءات التشغيل الموحدة وعلى تشغيل خزان الحرق.

٣٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، صمم المركز الإقليمي ورصد إنشاء خزان للحرق، نيابة عن السلطات الوطنية في إكوادور. وقامت القوات المسلحة الإكوادورية، بالتعاون مع المركز، باستخدام خزان الحرق لتدمير ١,٥ طن من ذخيرة الأسلحة الصغيرة التي عفا عليها الزمن. وقد تم تدريب أربعة من الضباط الوطنيين باستخدام إجراءات التشغيل القياسية للمركز على التخلص من الذخيرة، وعلى استخدام خزان الحرق. ويستعد هؤلاء الضباط لتدريب موظفين إضافيين على استخدام خزان الحرق لعمليات التدمير التي ستنفذها هذه الدولة بنفسها مستقبلاً. وبعد نجاح أنشطة التدمير الأولي، قررت إكوادور بناء خزانات إضافية للحرق لتزود بها مواقع مخزونات الذخيرة الرئيسية في جميع أنحاء البلاد.

٣٧ - وقام المركز الإقليمي بمساعدة السلطات الوطنية في الجمهورية الدومينيكية على تدمير أكثر من ٨ أطنان من ذخيرة الأسلحة الصغيرة عن طريق استكمال بناء وتركيب خزان للحرق.

٣٨ - وفي الوقت الحالي، تملك كل دولة من الدول المشار إليها أعلاه والتي تلقت خزانات الحرق قدرة وطنية مستدامة على تدمير الذخيرة، مع إجراءات التشغيل ونظم التدمير الملائمة، مما يسهم في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ومنع العنف المسلح والحد منه.

## جيم - بناء القدرات في القطاع الأمني

٣٩ - قدم المركز الإقليمي المساعدة لدول المنطقة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وبخاصة تسريبها إلى الأسواق غير المشروعة، من خلال توفير أدوات عملية وملموسة لموظفي القطاع الأمني. وتتسق تدريبات المركز مع تنفيذ الأولويات الاستراتيجية الإقليمية، مثل الاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى التي وضعتها الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، ضمن أمور أخرى، وتساهم التدريبات في هذا التنفيذ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دُرِّب ما مجموعه ٢٨٠ موظفاً في القطاع الأمني من ١٣ دولة باستخدام دورة المركز الإقليمي المشتركة بين المؤسسات بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات.

٤٠ - وبعد تنظيم دورة من هذا القبيل في السلفادور في تموز/يوليه ٢٠١١، بشراكة مع المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب القطري للبرنامج الإنمائي، أقرّ المجلس الأكاديمي للأكاديمية الوطنية للأمن العام في السلفادور محتويات دليل دورة المركز الإقليمي. وهكذا، سيشكل المنهج التدريبي الآن جزءاً من التدريب الدائم لضباط الشرطة في السلفادور. ويمثل هذا الأمر خطوة إضافية في السعي لضمان الاستدامة والملكية الوطنية والتوحيد في ما يخص التدابير العملية لترغ السلاح المتخذة ضد الأسلحة الصغيرة غير المشروعة.

٤١ - وفي الجمهورية الدومينيكية، درب المركز الإقليمي ٥٤ مسؤولاً من القطاع الأمني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وساعدت الدورة التدريبية في تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات التابعة للقطاع الأمني الوطني، وشكلت عنصراً أساسياً في المكافحة الفعالة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

٤٢ - وقد تأتي تنظيم الدورتين بفضل الدعم السخي من حكومتَي إسبانيا والسويد.

٤٣ - وكيف المركز الإقليمي دورته وواءمها لتتناسب على وجه الخصوص مع احتياجات منطقة البحر الكاريبي، وذلك بهدف تدريب موظفي القطاع الأمني من تلك المنطقة. وأجرى المركز هذا التدريب في ترينيداد وتوباغو وجامايكا، في إطار شراكة مع شرطة الخيالة الملكية الكندية.

٤٤ - وأطلقت أول نسخة باللغة الإنكليزية من دليل الدورة في التدريب الخاص بالدورة المشتركة بين المؤسسات بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات المنظم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في ترينيداد وتوباغو، والذي استفاد منه ٦٢ ضابطاً من القطاع الأمني. ويأخذ الدليل في الاعتبار ارتفاع مستويات الجريمة والعنف الذي يلاحظ في الوقت الراهن في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما مع وجود معدلات جرائم قتل أعلى بكثير من معدلات المناطق الأخرى. ونظراً لفائدة الدورة الواضحة، قررت أكاديمية الشرطة في ترينيداد وتوباغو دمجها بشكل دائم في المناهج الدراسية والمقررات الأكاديمية.

٤٥ - وقد دُرّب، في الدورة الوطنية المشتركة بين المؤسسات بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات في جامايكا، ٥٧ ضابطاً على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخيرة والمتفجرات، وعلى منع دخول الأسلحة المشروعة إلى الأسواق غير المشروعة وعلى الحد من مستويات الإفلات من العقاب في حالات الاتجار بالأسلحة. وفي الأشهر التي تلت التدريب في جامايكا، اعترض بنجاح شحنة غير مشروعة من الأسلحة موظفون من أمن الطيران كانوا قد شاركوا في التدريب المنظم في

كانون الثاني/يناير. ودفع هذا الحادث مدير أمن الطيران في جامايكا إلى أن يطلب إلى المركز المساعدة في إدماج التدريب في التدريب الخاص بأمن المطارات.

٤٦ - وتمشيا مع أهداف خطة العمل المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني الخاصة بمكتب شؤون نزع السلاح، وكجزء من السياسة الجنسانية للمركز الإقليمي، واصل المركز توجيه طلبه إلى الدول من أجل ترشيح الحد الأدنى في ما يخص عدد الضابطات في القطاع الأمني للمشاركة في كل جوانب تدريبه في ما يتصل بالدورة المشتركة بين المؤسسات بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات. ويضمن هذا الإجراء زيادة مشاركة المرأة في جهود السلام والأمن ويعزز المساواة بين الجنسين في وضع وتنفيذ القوانين والبرامج المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن جهود المركز نجحت في ضمان مشاركة المرأة: رشحت جامايكا ١٩ ضابطة، يمثلن نسبة ٣٣,٣ في المائة من عدد المشاركين، من أجل المشاركة في التدريب الوطني. وهذه هي أعلى نسبة من مشاركة النساء منذ بداية ذلك التدريب في منطقة البحر الكاريبي.

٤٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، شارك أكثر من ٥٠ ضابطا من ضباط القطاع الأمني ينتمون إلى ١٢ دولة من منطقة البحر الكاريبي في الدورة الأولى دون الإقليمية المشتركة بين المؤسسات بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات. وبالإضافة إلى إدراج المواضيع المعتادة، مثل التدابير العملية الخاصة بتزعم السلاح، وتقنيات التحقيق في ما يخص الأسلحة الصغيرة، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وإدارة مسرح الجريمة والبحث عن الأدلة وإعدادها من أجل الإجراءات الجنائية، تناولت الدورة أيضا القضايا الشاملة المتعلقة باستخدام القوة والوعي الجنساني وحماية الطفل. ولأول مرة، شملت الدورة وحدة جديدة خاصة بتحديد هوية الأفراد الموظفين المسلحين وكذلك بإجراء عمليات تفتيش الحاويات في ميناء الدخول. والوحدة الجديدة هي نتيجة لشراكة بين المركز الإقليمي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٤٨ - ويضطلع المركز الإقليمي بدور الريادة في مجال دمج وحدة بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة في سياق خاص بالحدود البحرية. وتستند هذه الوحدة الجديدة إلى طلبات وردت من دول منطقة البحر الكاريبي. وعقد اجتماع مائة مستديرة للخبراء خاص بالأمن البحري في ليما في آب/أغسطس ٢٠١١، وذلك بتمويل من كندا. ووضع الاجتماع نسخة تجريبية من هذه الوحدة، تم تطبيقها خلال التدريب الخاص بالدورة دون الإقليمية المشتركة بين المؤسسات بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات الخاص بمنطقة البحر الكاريبي، والذي نظم في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وكنيجة لعقد اجتماع مائة

مستديرة ثان للخبراء من أجل دول منطقة البحر الكاريبي في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بتمويل من أستراليا وكندا ونيوزيلندا، تواصل تطوير الوحدة. وأدى هذا الاجتماع الثاني أيضا إلى تقديم إسهامات في ما يتصل بمسألة الأمن البحري من منظور خاص بمنطقة البحر الكاريبي إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض الأسلحة الصغيرة المعتمزم عقده في عام ٢٠١٢. وارتكزت هذه الجهود على المناقشات التي أجرتها الدول الأعضاء في عام ٢٠١١ خلال اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية المتعلق بتنفيذ برنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

### بناء القدرات من أجل الممارسين القانونيين

٤٩ - استخدم المركز الإقليمي منهجية الدورة المشتركة بين المؤسسات بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات لاستحداث دورة تدريبية متخصصة وابتكارية مدتها أربعة أيام لفائدة موظفي العدالة بهدف إطلاع هذا الفرع من القطاع الأمني على أمور مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وكذلك من أجل الحد من الإفلات من العقاب في قضايا الاتجار. ونشأت فكرة الدورة من الطلبات التي قدمتها الدول للتصدي للمستويات العالية من الإفلات من العقاب في قضايا الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في المنطقة. وتوفر الدورة لموظفي العدالة (ومن فيهم القضاة والمدعون العامون وعاملون آخرون في المجال القانوني) الأدوات اللازمة من أجل المحاكمة الفعالة لمرتكبي جرائم الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وهذا ما يعزز قدرة الدولة على التنفيذ الفعال للصوصك العالمية والإقليمية الخاصة بالأسلحة الصغيرة. وكما هو الحال مع جميع برامج المساعدة التدريبية، يشجع المركز على إدراج مواد الدورة وشكلها في المناهج التدريبية الوطنية. وكانت بيرو أول دولة في المنطقة تستفيد من الدورة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبعد ذلك، أبدى المدعي العام في بيرو اهتماما بإدراج الدورة في المنهج التدريبي السنوي لموظفي العدالة. وقد تلقى المركز طلبات من دول أعضاء من أجل تنظيم الدورة في دول أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

### دال - المساعدة القانونية والدعم في مجال السياسات

#### المساعدة القانونية

٥٠ - في ظل غياب الأطر القانونية المناسبة، تعجز الدول عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة على النحو الملائم. فكما جاء في الدعوة التي تضمنها برنامج العمل المتعلق

بالأسلحة الصغيرة، تعتبر مواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية والإقليمية الخاصة بالأسلحة الصغيرة أمراً ضرورياً لضمان تصد قانوني موحد وفعال لهذه الآفة.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى المركز الإقليمي ١٣ دراسة قانونية في دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أجريت اثنتا عشرة دراسة منها بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية وتمويل منها. وقام المركز كذلك بمساعدة الدول في مراجعة تشريعاتها الوطنية القائمة الخاصة بالأسلحة الصغيرة، وذلك بهدف تحديد ومعالجة الثغرات القانونية في التشريعات، وبالتالي تجنب الإفلات من العقاب في القضايا المتعلقة بالتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وقدمت الدراسات القانونية التي أجريت في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وأيار/مايو ٢٠١٢ في إطار اجتماعات اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

٥٢ - وقدم المركز الإقليمي كذلك المساعدة إلى الدول في مراجعتها لمشاريع قوانينها الوطنية بشأن الأسلحة الصغيرة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلبت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى المركز تقديم توصيات قانونية بهدف تحسين أطرها القانونية الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. وأجري أيضاً نشاط مماثل في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. واستكمالا لتلك الدراسات والتوصيات القانونية، عقد المركز، في الجمهورية الدومينيكية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، حلقتي عمل قانونيتين وطنيتين مع المشرعين وصناع السياسات من أجل نشر مشاريع التشريعات وتبيان الخطوط العريضة لتوصياته القانونية إذ أن هذه الأخيرة تتعلق بالصكوك الدولية الخاصة بالأسلحة الصغيرة.

٥٣ - وبناء على توصيات المركز الإقليمي القانونية الخاصة بمشاريع القوانين الوطنية، سنت الجمهورية الدومينيكية وبما تشريعات وطنية جديدة خاصة بالأسلحة الصغيرة، ضمت في جزء كبير منها توصيات المركز بشأن مواءمة هذه القوانين مع الأحكام المنصوص عليها في الصكوك الدولية والإقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة. وعلاوة على ذلك، استُخدمت الدراسة القانونية للمركز الخاصة بجمامايكا في عام ٢٠١١ أساساً لإصلاح سياسات وقوانين تلك الدولة العضو الخاصة بالوقاية من العنف المسلح ومراقبة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. ولئن كان هذا الإصلاح لا يزال جارياً، فقد أبلغت السلطات الوطنية عن الآثار الأولية، ومنها على سبيل المثال حدوث انخفاض كبير في معدلات جرائم القتل للفرد الواحد. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في التحسن على المدى القصير والمدى الطويل.

٥٤ - واستفاد كذلك البرلمانيون وصناع السياسات وأعضاء اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة من دعم المركز الإقليمي في مجال السياسات، كما كان الحال في بيرو وإكوادور في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في اجتماعين وطنيين رفيعي المستوى بشأن السياسات لتحسين التقدم المحرز في تصميم وتطوير خطط العمل الوطنية الخاصة بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. وفي حالة إكوادور، ركز المركز مساعده التقنية على تصميم وتنفيذ حملات وطنية لترع السلاح. وفي غضون ذلك، كان الهدف الرئيسي في بيرو هو إقامة حوار مع السلطات الحكومية الجديدة بشأن نهج منع العنف المسلح والحد منه وبشأن أدوات نزع السلاح العملية المتاحة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

### الأمن الخاص

٥٥ - حدث نمو هائل في شركات الأمن الخاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويوجد حالياً نحو ٣ ملايين حارس أمن خاص موظفين في جميع أنحاء المنطقة، وتعمل نسبة كبيرة منهم بصورة غير رسمية ويملكون ويستخدمون ما بين ٨٠٠ ٠٠٠ و ١,٣ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة<sup>(٢)</sup>. وقد اكتسبت هذه الأجهزة الخاصة، التي تعمل بالتوازي مع قوات الأمن العام، أهمية كبيرة بحيث لم يعد ممكناً مناقشة مسائل الأمن العام من دون تناول أنشطتها ودورها في جميع أنحاء المنطقة.

٥٦ - واستجابة لطلبات الدول الأعضاء المتعلقة باتخاذ تدابير لتحسين قدرتها على وضع أطر قانونية مناسبة لضمان أن تعمل شركات الأمن الخاصة في إطار سيادة القانون، نشر المركز الإقليمي تحليلاً قانونياً مقارنة لمراقبة وتنظيم شركات الأمن الخاصة في المنطقة. وقدم هذا التحليل خلال حلقة دراسية بشأن الأمن الخاص وسيادة القانون نظمت في ليما في آب/أغسطس ٢٠١١. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تجتمع فيها كل من العاملين في مجال نزع السلاح والمسؤولين الحكوميين وممثلي الأمن الخاص لتقييم أثر شركات الأمن الخاصة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وانتشارها. واستكشفت هذه الجماعة الجديدة من الممارسين أيضاً المعايير الدنيا لإدارة المخزونات والرقابة والتدريب والأنظمة المتعلقة باستخدام شركات الأمن الخاصة للأسلحة الصغيرة.

(٢) الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة لعام ٢٠١١: حالات الأمن (Small Arms Survey: States of Security) (جنيف ٢٠١١).

## هاء - الدعوة في مجال نزع السلاح

### الأمن العام

٥٧ - قدمت طلبات للاستفادة من خبرة المركز الإقليمي وتوجيهه السياسيين في مجال مراقبة الأسلحة وفي المناقشات الخاصة بالأمن العام في دول الأنديز والبحر الكاريبي والمخروط الجنوبي. وتم أيضا تبادل خبرة المركز المتعلقة بالأسلحة الصغيرة في ما بين المدربين المتخصصين في مجال إصلاح القطاع الأمني في الاجتماع السنوي لرابطة التعليم والتدريب الخاصين بقطاع الأمن المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وساهم المركز، من خلال استخدام خبرته المبنية على المنظور الميداني، في إعداد مذكرات توجيهية تقنية متكاملة بشأن إصلاح القطاع الأمني من خلال المشاركة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح القطاع الأمني.

٥٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، دعت المؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية المركز الإقليمي إلى الإفادة بخبرته في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، وفي الحد من العنف المسلح ومنعه، وذلك في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالأمن والدفاع. وفي هذا المؤتمر، الذي عقد في الجمهورية الدومينيكية، دخل المركز أيضا في حوار مع أعضاء من المجتمع المدني الإقليمي بشأن قضايا أمن المواطنين والأمن العام.

٥٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وجه كل من وزارة الأمن في الأرجنتين والمكتب القطري للبرنامج الإنمائي الدعوة إلى المركز الإقليمي لتقديم مشورته المستندة إلى الخبرات بشأن دور مراقبة الأسلحة الصغيرة والحد من العنف المسلح من حيث صلتها بسياسات أمن المواطنين، وذلك في حلقة دراسية بشأن التخطيط لاستراتيجيات أمن المواطنين وتنفيذها في الأرجنتين.

٦٠ - وأفاد المركز الإقليمي بخبرته في مجال الأسلحة الصغيرة في اجتماعين عقدا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في كولومبيا، وذلك برعاية مشتركة من مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة والاتحاد البرلماني الدولي ومؤسسة فريدريك إيبرت. وكان الاجتماع الأول منبرا للنقاش بين برلمانيين من أمريكا اللاتينية بشأن مسائل الدفاع والأمن؛ والتقى في الاجتماع الثاني أكاديميون من المستويين الدولي والحكومي ومن المنظمات غير الحكومية لمناقشة دور إصلاح الشرطة والإصلاح القضائي في مكافحة الجريمة المنظمة.

## تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٦١ - من أجل العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن، وقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ المتعلق بالمرأة، ونزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح، وبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نفذ المركز الإقليمي، بالتعاون مع شبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة وحركة التصالح السويدية، دورات تدريبية لممثلي المجتمع المدني من النساء فقط. ونُظِم التدريب، الذي ركز بشكل خاص على تدريب، العاملات في مجال الحد من التسلح، في ليما في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتناول بالخصوص سُبُل كفالة مشاركة المرأة في وضع القوانين والسياسات والبرامج المتعلقة بالأسلحة الصغيرة وتنفيذها.

## نزع السلاح وعدم الانتشار، خصوصاً فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل

٦٢ - اضطلع المركز الإقليمي بمساعدة الدول الأعضاء، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتعزيز انضمام الدول والتزامها بالصكوك المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار ونظم المراقبة، وخصوصاً المتعلقة منها بأسلحة الدمار الشامل.

٦٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، في ليما، عقد مكتب نزع السلاح، عن طريق فرع جنيف والمركز الإقليمي كليهما، حلقة عمل إقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُّمية وتدمير تلك الأسلحة. وأعدت هذه الحلقة الدول الأعضاء في المنطقة للمؤتمر الاستعراضي وحددت سُبُل تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٦٤ - وأفضت حلقة العمل الإقليمية أيضاً إلى تطوير شراكة جديدة بين المركز الإقليمي ومركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق لمساعدة الدول على وضع مشاريع تشريعات وطنية تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، طبقاً لالتزاماتها التعاهدية. وأصبحت إكوادور أول المستفيدين من هذه المساعدة المشتركة في حلقة عمل قانونية عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ للبدء في وضع التشريعات الوطنية ومناقشة تطبيق اتفاقية الأسلحة البيولوجية في البلد. وعلاوة على ذلك، عملت حلقة العمل على إذكاء وعي ممثلي مختلف الوزارات المعنية بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ووضع إطار قانوني شامل للصكين كليهما.

٦٥ - واستعداداً لمؤتمر قمة الأمن النووي المعقودة في سيول في آذار/مارس ٢٠١٢، شارك المركز الإقليمي في اجتماع إقليمي عُقد في شيلي بغرض تحليل ومناقشة المسائل الجوهرية المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار والأمن النووي من منظور أكاديمي. وشدد المركز على التدابير اللازمة لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذاً فعالاً، وتكاملها وصلتها بأحكام صكوك أخرى تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وشدد المركز على أمرين، كون القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يعالج تحديداً مخاطر حيازة الجهات من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل، ومساهمة هذا القرار في نظام عدم الانتشار برمته.

٦٦ - وتبادل المركز الإقليمي كذلك الخبرات الإقليمية في إدارة نقل الأسلحة والتكنولوجيا الحساسة من منظور قانوني، في اجتماع استضافته إسبانيا في مدريد في شباط/فبراير ٢٠١٢.

٦٧ - ويكتف المركز الإقليمي من تعاونه مع اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بشأن المسائل المتعلقة بتدابير الثقة وبناء الثقة وتعزيز تدابير تحقيق الشفافية في المنطقة. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، عرض المركز بالتفصيل، في اجتماع إقليمي بشأن بناء الثقة نظمه إكوادور واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، ويدير مكتب نزع السلاح الآليتين كليهما. وفي الاجتماع نفسه، قدمت الدول الأعضاء في الاتحاد تقاريرها إلى سجل أمريكا الجنوبية لنفقات الدفاع الذي أنشئ مؤخراً، ويُرحَّب بهذه الأداة الإضافية للشفافية التي ستدعم صكوك الأمم المتحدة للشفافية وبناء الثقة. وتجدر الإشارة إلى أن ٢٥ من بين ٣٣ دولة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قدمت على الأقل تقريراً واحداً إلى الأمم المتحدة، منذ إحداث التقرير عن النفقات العسكرية.

## خامساً - ملاك الموظفين والتمويل والإدارة

### ألف - الشؤون المالية

٦٨ - أنشئ المركز الإقليمي بموجب قرار الجمعية العامة ٦٠/٤١ ياء، بالاستناد إلى الموارد المتاحة والتبرعات التي قدمتها الدول الأعضاء والمنظمات المعنية لدعم عملياته الأساسية وأنشطة برامجها. واستلمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تبرعات للصندوق الاستثماري للمركز الإقليمي قدرها ٣٦٩ ٧٦٠ ١ دولاراً. ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه للجهات المانحة للمركز لدعمهم المالي المتواصل، وهي حكومات إسبانيا وكندا والولايات

المتحدة، وعن تقديره للجهات المانحة الجديدة للمركز، وهي حكومات أستراليا وألمانيا وفنلندا ونيوزيلندا. ويود الأمين العام أيضاً التعبير عن تقديره لمساهمة منظمة الدول الأمريكية المالية للمركز الإقليمي.

٦٩ - ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره لدول المنطقة التي قدمت مساهمات مالية للمركز، وهي حكومات بنما وبيرو والمكسيك. وقد شهد المركز زيادة ملحوظة في المساهمات المالية المباشرة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذا دليل واضح على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للمركز.

٧٠ - واستفاد المركز الإقليمي أيضاً من تعاونه الوثيق مع الشركاء الرئيسيين الآخرين والأنشطة المشتركة معهم، مثل البرنامج الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وجماعة دول الأنديز، ومنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وشبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة، وحركة التصالح السويدية، ومركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق. وقدمت هذه المنظمات الشريكة للمركز مساهمات عينية ومالية فضلاً عن اتفاقات تقاسم التكاليف التي ساعدت المركز كثيراً في تنفيذ أنشطته.

٧١ - وفي هذا الصدد، يود الأمين العام أن يعرب عن شكره للدول الأعضاء والمنظمات الشريكة على تبرعاتها المالية السخية للمركز الإقليمي ويشجّع على أن يضمن الدعم الجاري مواصلة المركز توسيع نطاق وعدد أنشطته المقدمة لمساعدة الدول الأعضاء تقنياً.

٧٢ - وارتفعت تكاليف المعيشة في ليما، وهي مقر المركز الإقليمي، مما يتطلب توفير موارد إضافية. وفي هذا الصدد، يود الأمين العام أن يعرب عن شكره للبلد المضيف للمركز على مساهمته السنوية، ويناشد بيرو مواصلة تقديم الدعم المالي اللازم للمركز من أجل تعويض الارتفاع في تكاليف التشغيل.

٧٣ - وترد في مرفق هذا التقرير معلومات بشأن حالة الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي في عام ٢٠١١.

## باء - ملاك الموظفين والإدارة

٧٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المركز تعزيز فريق خبرائه بتوسيع قائمة الخبراء التقنيين المعنيين بالأسلحة الصغيرة ومسائل إدارة المخزونات، وبتدمير الأسلحة، وبالدعم القانوني والسياسي، وبالتدريب عن طريق موقع شبكي جديد للخبراء المحتملين الذين يمكن إدراجهم في القائمة واستدعائهم عند تنظيم أنشطة مقبلة. وأخيراً جرى تعزيز قدرات المركز

الإقليمي الأساسية الدائمة بشغل وظيفتين بنجاح هما: موظف شؤون سياسية والوظيفة البرنامجية لمنسق برامج الأمن العام.

٧٥ - وأطلق المركز الإقليمي استراتيجية اتصالات تشمل إعادة تصميم الموقع وتحويله إلى أداة إلكترونية عصرية للمعلومات المتعلقة بترع السلاح تتضمن نشرة فصلية وتقريراً سنوياً عن أنشطة المركز.

٧٦ - ولا يزال المركز الإقليمي يعتمد على التبرعات المالية وحدها لتطوير جميع برامجها وإنجازها في المنطقة استجابة لطلبات المساعدة من الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، يود الأمين العام أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة على دعمها القيم من أجل تعزيز موظفي المركز الأساسيين والمحافظة عليهم.

## سادساً - خاتمة

٧٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كنف المركز الإقليمي من تعاونه الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قصد مواصلة تعزيز نهج منسق استجابة لطلبات المساعدة من الدول الأعضاء ولضمان التفاعل بين وضع المعايير الدولية وتنفيذها على الصعيد الوطني.

٧٨ - واضطلع المركز الإقليمي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بأكثر من ٥٣ نشاطاً فنياً في مجال الأمن العام والدعوة إلى نزع السلاح. وتلقى أيضاً ١٣ طلباً جديداً للحصول على المساعدة من الدول الأعضاء ومن المنظمات الشريكة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين واصل تلبية أكثر من ٢٦ طلباً تلقاه أثناء الفترات السابقة.

٧٩ - وقدم خبراء المركز الإقليمي المساعدة للدول الأعضاء من خلال نهجه المتكامل في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في المنطقة بأسرها. وتضمنت الأنشطة تعزيز القدرات في مجال قطاع الأمن، وتقديم المساعدة التقنية في مجالي إدارة مخزونات الأسلحة وتدميرها، وأمن الحدود، وتوفير الدعم القانوني والسياساتي بهدف تعزيز وتيسير تنفيذ صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار.

٨٠ - وأعربت الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عن تقديرها الكبير للمساعدات التي يقدمها المركز الإقليمي، والتي ساهمت في السياسات والبرامج التي أدت إلى الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخائر في المنطقة، وإلى زيادة العمليات الناجحة لضبط الأسلحة غير المشروعة، ودعاوى المقاضاة في حالات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وإلى التزام الدول المتحددة بتنفيذ صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار.

٨١ - ويؤكد الأمين العام مجدداً دعوته إلى الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة الأخرى التي تستطيع ذلك، أن تقدم للمركز الإقليمي الدعم اللازم المالي والعيني لضمان أن يتسنى له الاستمرار في أداء مهمته بفعالية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في المنطقة.

## حالة الصندوق الاستئماني لمركز الأمم المتحدة الإقليمي لترع السلاح والسلام والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١١

(بدولارات الولايات المتحدة)

١ ٦٤٥ ١٣٨	الاحتياطيات ورصيد الصندوق، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١
	الإيرادات، من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
٤٨٦ ٥٧١ <sup>(أ)</sup>	التبرعات
—	الأموال المستلمة في إطار ترتيبات مشتركة بين المنظمات
٤٤ ٨٦٠	الإيرادات من الفوائد
—	إيرادات أخرى/متنوعة
<b>١ ٥٣١ ٤٣١</b>	<b>مجموع الإيرادات</b>
٩٧٥ ٩١٨	النفقات
١٢٦ ٨٦٩	تكاليف دعم البرامج
<b>١ ١٠٢ ٧٨٧</b>	<b>مجموع النفقات</b>
<b>٢ ٠٧٣ ٧٨٢<sup>(ب)</sup></b>	<b>احتياطيات وأرصدة الصندوق، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١</b>

ملحوظة: تستند هذه المعلومات إلى بيان إيرادات ومصروفات الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي لعام ٢٠١١. واستلمت، خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢، تبرعات إضافية مجموعها ٤٠٧ ٤٨١ دولاراً من إسبانيا (٢٥ ٨٧٠ دولاراً)، وألمانيا (١٧٠ ٠٠١ دولار)، وفنلندا (٥٠ ٠٠٠ دولار)، وكندا (١٠٦ ٦١٠ دولارات)، ومنظمة الدول الأمريكية (٥٥ ٠٠٠ دولار).

(أ) استُلمت مساهمات بلغ مجموعها ما قدره ١ ٤٨٦ ٥٧١ دولاراً من البلدان التالية: إسبانيا (١٦٧ ٣٢٦ دولاراً)، وبنما (٤ ٠٠٠ دولار)، وبيرو (٣٠ ٠٠٠ دولار)، وغيانا (١ ٠٠٠ دولار)، وكندا (٤٩٤ ٢٤٥ دولار)، والمكسيك (١٠ ٠٠٠ دولار)، والولايات المتحدة الأمريكية (٧٢٥ ٠٠٠ دولار)، ومنظمة الدول الأمريكية (٥٥ ٠٠٠ دولار).

(ب) يتألف من الاحتياطيات ورصيد الصندوق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إضافة إلى الإيرادات الواردة في عام ٢٠١١ ناقصاً النفقات المتكبدة خلال السنة.